الأمم المتحدة

S/PRST/2018/14



Distr.: General
13 July 2018
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٣٠٩ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى“:

”يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء استمرار أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة، في بانغي وفي باقي أرجاء البلد، ضد المدنيين وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وإزاء انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يرتكب منها ضد الأطفال وما ينطوي منها على العنف الجنسي والجنساني في ظروف النزاع، مما أسفر عن وقوع عدد غير مقبول من الوفيات والإصابات وتسبب في حركة نزوح واسعة. ويدين مجلس الأمن بشدة أيضاً تصاعد التحريض على الكراهية والعنف العرقيين والدينيين اللذين يهددان السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما يدين بشدة استغلال العداء تجاه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية.

”ويحث مجلس الأمن الجماعات المسلحة، في بانغي وفي باقي أرجاء البلد، على وقف جميع أشكال العنف، والأنشطة المزعزعة للاستقرار، والقيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص، وإلقاء أسلحتها، فورا ودون شرط، والمشاركة البناءة في عملية السلام. ويكرر مجلس الأمن تأكيد الحاجة الماسة والضرورة الملحة لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وعن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ويشير مجلس الأمن أيضاً إلى أن ارتكاب أعمال التحريض على العنف، وبخاصة القائمة على أساس عرقي أو ديني، ثم الانخراط في أعمال تقوض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى أو دعم هذه الأعمال، يشكّلان مسوّغا للإدراج في قائمة الجزاءات بموجب القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨).

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه للرئيس فوستان - أرشانج تواديرا في جهوده الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى ويدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أن تتخذ دون تأخير كل ما يلزم من خطوات للدفع قدما بالحوار مع الجماعات المسلحة، وتعزيز المصالحة الوطنية، وبسط سلطة الدولة، وإصلاح القطاع الأمني،



130718 130718 18-11681 (A)



ومكافحة الإفلات من العقاب، باعتبارها أولويات قصوى. ويشدد مجلس الأمن كذلك على ضرورة التفعيل غير المشروط للمحكمة الجنائية الخاصة وإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والتعويضات والمصالحة، وعلى ضرورة تدعيم آليات المساءلة الوطنية الأخرى. ويدعو مجلس الأمن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تنفيذ إصلاح القطاع الأمني من أجل إنشاء قوات وطنية للدفاع والأمن الداخلي تقوم على التعدد الإثني وتتسم بالكفاءة المهنية وتكون تمثيلية ومجهزة بشكل جيد، ونزع سلاح أفراد الجماعات المسلحة وتسريحهم وإعادتهم إلى وطنهم، وإلى التعجيل بتنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخارطة الطريق الخاصة بها التي اعتُمدت في ليبرفيل في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ واللتين تشكلان كلتاهما الإطار الرئيسي لحل سياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى، على نحو ما وافقت عليه سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وتحت قيادتها. ويرحب مجلس الأمن باختتام الجولة الثانية من المشاورات التي أجراها فريق ميسّري المبادرة الأفريقية، ويشدد على الحاجة الملحة إلى إحراز المزيد من التقدم في إقامة حوار طموح وشامل بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة، فضلا عن جميع شرائح المجتمع، تشجَّع فيه مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة، بدعم مستمر من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والشركاء الآخرين، من أجل التوصل دون تأخير إلى اتفاق سياسي شامل. ويشجع مجلس الأمن أيضاً الرئيس فوستان – أرشانج تواديرا على ترسيخ الملكية الوطنية لعملية السلام وتوسيع نطاقها ويدعو إلى تعزيز تنسيق الجهود الرامية إلى دعم المبادرة الأفريقية.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية دور الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والبلدان المجاورة وأهمية التزامها الرفيع المستوى من أجل تعزيز السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى ويدعوها في هذا الصدد إلى القيام بالمزيد من التنسيق وتكثيف جهودها من أجل الخطوات المقبلة لتنفيذ خارطة طريقة ليبرفيل.

”ويرحب مجلس الأمن بالاجتماع الأول لفريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي شارك في رئاسته الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة، والذي عقد في بانغي في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٨ لتعزيز المشاركة المتسقة والمطردة في الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار والانتعاش في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويرحب مجلس الأمن في هذا الصدد بالدعوة إلى إعادة تنشيط اللجان الثنائية المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وكل من تشاد والسودان والكاميرون ويشجع البلدان المعنية على التعاون من أجل التصدي للمسائل العابرة للحدود. ويرحب مجلس الأمن أيضاً بالزيارة المشتركة التي قام بها إلى بانغي وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان – بيير لاكروا، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، إسماعيل شرقي، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ ويؤكد أهمية التآزر بين المنظمتين لدعم عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

”ويجدد مجلس الأمن دعمه القوي للممثل الخاص للأمين العام، بارفيه أونانغا – أنيانغا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية

أفريقيا الوسطى، في تنفيذ الولاية المنوطة بالبعثة لدعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال اتباع نهج استباقي وصارم، ودعم عملية السلام، وتهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية وفقا للقرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧).

"ويشيد مجلس الأمن بشجاعة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين ضحوا بأرواحهم خدمة للسلام ويرحب في هذا الصدد بتسليم جمهورية الكونغو الديمقراطية لجمهورية أفريقيا الوسطى قائد ميليشيات أنتي بالاكا ويكانام كريبان والأشخاص المرتبطين به المشتبه في ضلوعهم في هجوم أفضى إلى وفاة خمسة أفراد من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وفي هجمات على المدنيين. ويرحب مجلس الأمن بالجهود المبذولة لتحسين سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم. ويشجع مجلس الأمن أيضاً الجهود المبذولة لمواصلة تحسين أداء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ويتطلع إلى تقديم تقارير عن أداء البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ويرحب مجلس الأمن أيضاً بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة حاليا لتوفير القوات الإضافية المأذون بها دون تأخير من أجل زيادة المرونة والقدرة على الحركة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وفقا للفقرة ٣٢ من منطوق القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧).

"ويلاحظ مجلس الأمن التدابير المختلفة التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مما أدى إلى خفض الحالات المبلغ عنها، إلا أنه يظل يعرب عن قلقه البالغ إزاء الادعاءات العديدة التي تفيد بقيام أفراد من حفظة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وكذلك قوات غير تابعة للأمم المتحدة بارتكاب أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ويؤكد من جديد الحاجة إلى أن تقوم البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وبعثةُ الأمم المتحدة المتكاملة حسب الاقتضاء، بالتحقيق على وجه السرعة في تلك الادعاءات بطريقة تتسم بالمصداقية والشفافية، وإلى محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم والتصرفات المشينة، ويشدد كذلك على ضرورة منع حالات الاستغلال والانتهاك وتحسين سبل التعامل مع هذه الادعاءات، وفقا للقرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦).

"ويرحب مجلس الأمن بالعمل الذي تضطلع به بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبالدعم المقدم من الشركاء الدوليين والإقليميين الآخرين لتدريب قوات الأمن والدفاع الوطنية وتعزيز قدراتها، ويشجع التنسيق الفعال مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وبعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. ويرحب مجلس الأمن بالتعاون الجيد الجاري بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الدوليين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وبعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي، من أجل إعادة الانتشار التدريجي والمستدام للقوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي قامت بتدريبها بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليون الآخرون، ضمن الإطار الأوسع نطاقا لبسط سلطة الدولة والأمن، ويشدد على أهمية الإجراءات الرامية إلى بناء القدرات لدعم قوات الأمن الداخلي. ويعرب مجلس الأمن في هذا الصدد عن اعتزامه استعراض التوصيات التي أحالها الأمين العام إلى مجلس الأمن على النحو المطلوب في الفقرة ٤٣ (أ) '٤' من منطوق القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧).

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الحالة الإنسانية السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الحالة المثيرة للجزع للاجئين والمشردين داخليا، إذ يحتاج قرابة نصف السكان إلى المساعدة الإنسانية. ويكرر مجلس الأمن مطالبته بأن تسمح جميع الأطراف بالمرور التام والآمن والفوري ومن غير عراقيل، وأن تيسره، بهدف إيصال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى من يحتاج إليها من السكان. ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء على زيادة التمويل للاستجابة على وجه السرعة للاحتياجات الإنسانية في البلد التي حددتها خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ويشير إلى أهمية مبادئ عدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الإقليمي.“